

تقرير لجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق (تقرير ميتشل)

أُكتمل في ٣٠ أبريل ٢٠٠١ ونشر في ٢٠ مايو ٢٠٠١

- على الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية العمل بسرعة وحزم لوقف العنف وبعدها يجب أن تكون أهدافها المباشرة هي إعادة بناء الثقة واستئناف المفاوضات .
- إننا نطلبه ليس سهلاً، فالفلسطينيون والإسرائيليون - ليس القادتان فقط بل الشعبان أيضاً - فقد كل منهما الثقة بالآخر .
- إننا نطلب من القادة السياسيين، ومن أجل الشعبين، القيام بما هو صعب سياسياً: أن يقودوا من دون أن يعرفوا كم من الناس سيتعجبهم .
- لقد كان هدفنا خلال مهمتنا هذه أن ننجز المهمة التي اتفق عليها في شرم الشيخ
- إننا نثمن الدعم الذي تلقاه عملنا من المشاركين في القمة ، ونثني على الطرفين لتعاونهما .
- إن توصيتنا الرئيسية هي أن يعاودوا التزام روح شرم الشيخ ، وأن يطبقا القرارات التي اتخذت هناك عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ . إننا نؤمن بأن المشاركين في القمة سيدعمون العمل الجريء من قبل الطرفين لتحقيق هذه الأهداف .

وقف العنف

- على الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية التأكيد مجدداً لالتزامهم بالاتفاقيات والتعهدات القائمة والتطبيق الفوري لوقف العنف من دون شروط. إن أي جهد أقل من الجهد الكامل من الطرفين لوقف العنف سيجعل الجهد ذاته غير مجدٍ . ومن المحتمل أن يفسر من الطرف الآخر على أنه دليل على نيات عدائية .
- على الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية أن يستأنفا التعاون الأمني فوراً .
- إن التعاون الثنائي الهادف إلي منع العنف سيشرح استئناف المفاوضات. إننا قلقون بشكل خاص من أنه في غياب التنسيق الأمني الفاعل والشفاف سيستمر الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وستبدو هذه الأعمال وكأنها مُجازة سواء كانت كذلك أم لا . إن على الطرفين أن يبحثا في توسيع مدي التعاون الأمني ليعكس أو اويات الشعبين، وفي السعي للحصول على قبول الشعبين لهذه الأوليات .
- إننا نقر بموقف السلطة الفلسطينية القائل بأن التنسيق الأمني يمثل صعوبة سياسية في غياب سياق سياسي مناسب، أي تخفيف الإجراءات الأمنية الإسرائيلية المشددة بالترافق مع مفاوضات مستمرة ومثمرة. كما نقر بخشية السلطة الفلسطينية من أن الحكومة الإسرائيلية بعد أن تضمن التنسيق الأمني قد لا تكون مستعدة للتعامل مباشرة مع الاهتمامات السياسية الفلسطينية .
- إننا نؤمن بأن التعاون الأمني لا يمكن أن يستمر طويلاً إذا تم تأجيل المفاوضات الجدية بشكل غير منطقي أو معقول ، وإذا اعتبرت الإجراءات الأمنية على الأرض باعتبارها عدائية، أو إذا اتخذت خطوات يمكن أن تعتبر استفزازية أو يمكن أن تؤثر على نتائج المفاوضات .

إعادة بناء الثقة

- على السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية أن تعمل معاً من أجل خلق فترة تهدئة وأن تطبق إجراءات إضافية لبناء الثقة ، سبق أن طرح بعضها في إعلان شرم الشيخ في أكتوبر ٢٠٠٠ ، كما طرح بعضها الآخر من قبل الولايات المتحدة في ٧ يناير (كانون الثاني) ٢٠٠١ في القاهرة.
- على السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية استئناف جهودها لتحديد وإدانة ووقف التحريض بكل أشكاله.
- على السلطة الفلسطينية أن توضح للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء ، وعبر الفعل الملموس ، أنها تستنكر الإرهاب وترفضه ، وأنها ستبذل جهدها الكامل لمنع العمليات الإرهابية ومعاينة تنفيذها. هذا الجهد يجب أن يتضمن خطوات فورية لاعتقال الإرهابيين الذين يعملون داخل مناطق السلطة الفلسطينية وسجنهم .
- على الحكومة الإسرائيلية تجميد جميع النشاطات الاستيطانية ، بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات القائمة.
- إن شكل التعاون الأمني الذي ترغب فيه الحكومة الإسرائيلية لا يمكن أن يستمر طويلاً مع استمرار النشاط الاستيطاني ، الذي وصف مؤخراً من قبل الاتحاد الأوروبي بأنه يسبب قلقاً شديداً ، ومن قبل الولايات المتحدة بأنه استفزازي.
- على الحكومة الإسرائيلية أن تبحث جيداً فيما إذا كانت المستوطنات التي تمثل بؤراً لاحتكاكات كبرى أوراق مساومة قيمة في المفاوضات المستقبلية ، أم هي استفزاز من المحتمل أن يحول دون انطلاق محادثات مثمرة.
- قد ترغب الحكومة الإسرائيلية في أن توضح للسلطة الفلسطينية أن السلام في المستقبل لن يشكل تهديداً للتواصل الجغرافي للدولة الفلسطينية التي ستنشأ في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- على جيش الدفاع الإسرائيلي أن ينظر في الانسحاب إلى المواقع التي كان يتواجد فيها قبل ٢٨ أيلول ٢٠٠٠ ، الأمر الذي سيقصص عدد نقاط الاحتكاك وإمكانات المواجهات العنيفة.
- على الحكومة الإسرائيلية أن تضمن أن يتبنى جيش الدفاع الإسرائيلي وينفذ السياسات والإجراءات التي تشجع ردود ! لفعل غير القاتلة على التظاهرات السلمية، بهدف تقليص عدد الإصابات والصدمات بين الشعبين.
- على الجيش الإسرائيلي أن يعيد تشكيل مؤسسات التحقيق العسكري والبوليسي في حالات وفاة فلسطينيين نتيجة أفعال الجيش الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية في الحالات التي لا تتعلق بالإرهاب .
- إن على جيش الدفاع الإسرائيلي أن يتوقف عن التشخيص العام للانتفاضة الحالية على أنها صراع مسلح يقرب من الحرب، هذا التشخيص الذي يفشل في التمييز بين الإرهاب والاحتجاج يتبنى أساليب السيطرة على الجماهير تقلص عدد ألقطي والمصابين، بما في ذلك سحب الرصاص المعدني المغلف بالمطاط من الاستعمال، ويتأكد من وجود طواقم خبيرة ومجربة تعمل في كل الأوقات في نقاط الاحتكاك المعروفة يتأكد من أن القيم المنصوص عليها والإجراءات المتبعة لدى جيش الدفاع

الإسرائيلي تفرض واجب الاهتمام بالفلسطينيين في الضفة- الغربية وقطاع غزة وللإسرائيليين الذين يعيشون هناك ، تماشياً مع النظام الأخلاقي لجيش الدفاع الإسرائيلي.

- على الحكومة الإسرائيلية أن ترفع الأطواق، وأن تحول إلى السلطة الفلسطينية كل عائدات الضرائب التي تدين لها بها ، وأن تسمح للفلسطينيين الذين كانوا يعملون في إسرائيل بالعودة إلي أعمالهم، وعلىها أن تضمن أن تكف قوات الأمن والمستوطنين عن تدمير البيوت والطرق، وكذلك الأشجار وغيرها من الممتلكات الزراعية في المناطق الفلسطينية. إننا نقر بموقف الحكومة الإسرائيلية بأن هذا النوع من الأعمال قد تم لأسباب أمنية، ومع ذلك، فإن آثارها الاقتصادية ستستمر لسنوات.

- على السلطة الفلسطينية أن تجدد التعاون الأمني مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، حتى تضمن، لأكثر مدي ممكن، أن الفلسطينيين العاملين داخل إسرائيل قد تم فحصهم والتأكد من أنهم ليست لديهم أي صلات بمنظمات أو أفراد لهم علاقة بالإرهاب .

- على السلطة الفلسطينية أن تمنع المسلحين من استخدام المناطق الفلسطينية المأهولة لإطلاق النار على المناطق الإسرائيلية المأهولة ومواقع جيش الدفاع الإسرائيلي. إن هذا التكتيك يعرض المدنيين من الجانبين إلي مخاطر غير ضرورية.

- على الحكومة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي أن يتبنيا ويضع موضع التنفيذ السياسات والإجراءات الهادفة إلي ضمان أن تحرص ردود الفعل على أي عملية إطلاق نار صادرة من المناطق الفلسطينية الأهلة بالسكان على تقليص الخطر على حياة وممتلكات المدنيين الفلسطينيين، آخذين في الاعتبار أنه ربما يكون هدف المسلحين هو استدراج رد فعل عنيف من الجيش الإسرائيلي على الحكومة الإسرائيلية اتخاذ كل الخطوات اللازمة لمنع أعمال العنف من قبل المستوطنين.

- على الطرفين التزام بنود اتفاق واي ريفر التي تحرم استخدام الأسلحة غير المشروعة.

- على السلطة الفلسطينية اتخاذ كل الخطوات اللازمة لإنشاء تسلسل واضح و صلب للضبط في القوات المسلحة التي تعمل تحت سلطتها.

- على السلطة الفلسطينية أن تؤسس وتفرض تنفيذ معايير للسلوك والمساءلة ، سواء داخل القوات الرسمية ، أو بين قوات الشرطة والقيادة السياسية التي تقدم تقاريرها إليها.

- على السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية أن تبحثا في التزام مشترك المحافظة على الأماكن المقدسة عند المسلمين واليهود والمسيحيين وحمايتهم. إن مبادرة من هذا النوع يمكن أن تساهم في تحويل التوجه القائم المقلق: الاستخدام المتزايد للمواضيع الدينية لتشجيع وتبرير العنف.

- على الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية أن تقوما معاً برعاية ودعم عمل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والإسرائيلية ، العاملة في المبادرات المشتركة التي تربط بين الشعبين. إن من المهم أن تتلقي هذه النشاطات بما في ذلك الدعم الإنساني للقرى الفلسطينية من المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية الدعم الكامل من كلا الطرفين: استئناف المفاوضات.

- إننا نكرر اعتقادنا بأن الجهد الكامل من أجل وقف العنف، والعودة الفورية إلي التعاون الأمني، وتبادل إجراءات بناء الثقة هي أمور شديدة الأهمية من أجل استئناف المفاوضات. ولكن أياً من هذه الخطوات لن يتمكن من الصمود طويلاً دون العودة إلي مفاوضات جادة. إننا لسنا مفاوضين لإعطاء وصفات حول مسار أو أسس أو جدول المفاوضات. لكن ، ومن أجل توفير إطار سياسي فعال للتعاون العملي بين

الطرفين ، يجب ألا نؤجل المفاوضات أكثر مما يجب ، كما يجب من وجهة نظرنا أن تعبر عن روح الحلول الوسط والمصالحة والشراكة ، بغض النظر عن أحداث الشهور السبعة الماضية.

انطلاقاً من روح اتفاقات وتفاهات شرم الشيخ لعامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ ، فإننا نوصي بأن يلتقي الطرفان ليعيدا تأكيد التزامهما الاتفاقات الموقعة والتفاهات المتبادلة ، ولتتخذ الخطوات العملية الملائمة. ويجب أن يكون هذا هو الأساس لاستئناف مفاوضات شاملة وذات معني .

إن الطرفين يقفان على مفترق طرق، إذا لم يعودا إلي طاولة المفاوضات ، فسواجهان احتمال أن يستمر في القتال سنوات طويلة ، بحيث يغادر الكثير من مواطنيهما إلي شواطئ بعيدة ليعيشوا حياتهم ويربوا أطفالهم إننا نصلي من أجل أن يتخذوا الخيارات الصائبة. وهذا يعني وقف العنف الآن. إن على الفلسطينيين والإسرائيليين أن يعيشوا ويعملوا وتزدهر حياتهم معاً. لقد شاء التاريخ لهم أن يكونوا جيراناً ، وهذا لا يمكن تغييره. فقط عندما يوجه هذا الإدراك أفعالهم سيكونون قادرين على تحقيق رؤية وحقيقة السلام والرفاه المشترك.